

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

15 رمضان 1437 - 20 يونيو 2016





الفهرس

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|----------------------------------|
| 2 | الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان |
| 4 | أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية |

٤

1



حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مشرف الجمعية: كان في سجن آخر ولم يستفد من النقل وبقاؤه بالمستشفى الرديء أسهم في الوفاة "حقوق الإنسان" بجازان تنتقد التعامل مع "سجين الغرغرينا" و"الصحة" تعزي وتبرر عبر بيان

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م

<https://backend.sabq.org>

فهد كاملي - جازان
انتقد المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي، الشؤون الصحية بمنطقة جازان؛ لعدم نقلها سجين مستشفى صيبا الذي تُوفي، مساء أمس، إلى مستشفى متقدم.
وأكد البهكلي؛ أن المريض لم يستفد من النقل فالأعمار بيد الله، أما بقاؤه في مستشفى لا يملك القدرة على اتخاذ القرار الطبي المناسب، فذلك يجعل المستشفى مجرد فندق رديء للإيواء أو سجنًا آخر وليس مستشفى للعلاج.
وبيّن البهكلي؛ أن إدارته وقفت على حالة السجين في مستشفى صيبا، ثم تمّت مخاطبة إدارة الشؤون الصحية في المنطقة وحثّها على نقل المريض إلى مستشفى أفضل من المستشفى الذي كان فيه.
من جانبها، قدّمت "صحة جازان" في بيان لها التعزية لذوي الفقيد سائلين الله - عزّ وجلّ - له الرحمة، لافتة إلى أنها أشارت في بيان سابق، إلى أنه تمّ التعامل مع الحالة وفقاً لما تتطلبه من إجراءات طبية ووفق التعليمات الخاصة باستقبال ومعاينة المساجين، وحسبما نصّت عليه التعليمات الواردة من مقام وزارة الداخلية، والخاصة بإجراءات المرضى من المسجونين.
وأضافت، استدعت هذه الحالة المرضية تنويمه حال وصوله؛ حيث كان في وضع غير مستقر ويعاني نزيفاً بالدماع مع عدم تفاعل بؤبؤ العين للضوء وجلطات بالشرايين المغذية للأطراف السفلية نتيجة غرغرينا رطبة بالقدم مع تاريخ مرضي بجلطة في القلب .
وأردفت، أنه نظراً لارتباط مرض السكري بعدد من المضاعفات القلبية والوعائية التي غالباً ما تؤدي نتائجها إلى فقدان البصر، وفشل في وظائف الكلى، وتجلطات قلبية أو وعائية في الدماغ أو الأوردة الكبرى، إضافة إلى تمارض في الأطراف؛ ما يؤدي إلى الإصابة بالغرغرينا وفقدان الأطراف، وخاصة القدم السكرية، وغالباً ما تصحب ذلك التهابات بكتيرية جسيمة (أو ما يسمى تسمّم دموي بكتيري) تؤدي إلى فشل في عدد من وظائف أعضاء الجسم، ولاسيما إذا صاحب ذلك تاريخ مرضي سلبي ووضع نفسي متوتر، كل هذه المخاطر كانت قد توافرت لدى هذا المريض -رحمه الله - قبل وصوله المستشفى.
وتابعت، خضع المتوفى - رحمه الله - إلى عدد من الاستطبابات العلاجية والتدخلات الجراحية، إذ أجريت له عملية تنظيف القدم السكرية، وفي الوقت ذاته علاج دوائي مركز لضبط مستوى السكري المرتفع، ونتيجة للمضاعفات التي مرّ بها المريض منذ بداية الحالة فقد تدهورت حالته الصحية؛ ما أدى إلى وفاته - رحمه الله.
واختتمت بيانها بقولها إن "صحة جازان" دوماً تلتزم الجانب المهني والحقوق ووفق أنظمة التعامل مع الشكاوى في اللجان المختصة بعد تقديمها وتوثيقها رسمياً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اعتماد 60 مركزاً يتيح للمطلقات رؤية أولادهن

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/16171929>

جدة - «الحياة»

اعتمدت وزارة العدل أخيراً، 60 مركزاً لخدمة الأسر المنفصلة، وهي مراكز تتيح للمطلقات رؤية أولادهن... وقال رئيس مجلس إدارة جمعية المودة للتنمية الأسرية في منطقة مكة المكرمة فيصل السمودي: «إن مراكز خدمة الأسر المنفصلة تتيح تنفيذ أحكام الرؤية والزيارة للأبناء في جو من الاستقرار النفسي الذي يحقق لهم رؤية والديه من دون منغصات أسرية نفسية تنعكس سلباً على الأبناء.»

ويبين السمودي أن لدى الجمعية في منطقة مكة المكرمة مركز «نورة الملاحي للأسر المنفصلة» الذي مكّن 4517 زيارة للأسر المنفصلة منذ تأسيسه، استفاد منه 1626 أسرة في العام الماضي، فيما تم خدمة 5769 أسرة خلال العام الحالي. وأضاف أن برنامج «مستقر» الذي يرفع هذه الخدمة الأسرية، يركز بشكل عام على بناء بيئة آمنة لتنفيذ الأحكام، ومراعاة نفسيات الأطفال، ما يحقق أهداف التواصل العائلي بين الوالدين وأبنائهم.

وأوضح السمودي أن «مستقر» يقدم خدماته في أوقات مناسبة للأسرة والأطفال أثناء عملية الزيارة والرؤية، ما يجعله متاحاً ومفتوحاً في الفترة الصباحية والمسائية لمدة 12 ساعة عمل أو في عطلة نهاية الأسبوع عدا يوم الجمعة.

يعلقن آمالهن على «رؤية المملكة» لانفراج همومهن

سجينات «بلا حكم».. يراجعن المحاكم بالأغلال.. وكل مرة يعدن

للحبس خائبات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م
<http://www.alriyadh.com/1512770>

الرياض - أسهمان الغامدي

الانتظار قاتل؛ وأكثر إيلاًماً عندما لا تكون هناك معالم أو إشارات على قرب الفرج.. هناك من يمكث سنوات طوال بانتظار حكم شرعي معلوم بالنسبة له يخفف من وطأة مصيبتهم، ويعطيه بعض الأمل لقرب انفراج همهم.. سجناء وسجينات يقفون خلف القضبان بلا حكم من أشهر وسنوات، يراجعون المحاكم بالسلاسل والأغلال، وفي كل مرة يعودون خائبين يجرّون الأملهم وأوجاعهم وقيد حرياتهم غير المعلوم.

تأجيل القضاة للأحكام يزيد من معاناة المتهمين ويلقي أعباء على الدولة هذه من القضايا السلبية.. وتحدث في مجتمع ذي حراك ومتداخل مع أعداد كبيرة من الوافدين، وقد تم وضع العلاج الشافي من الدول، وأقوى علاج ما صدر في رؤية المملكة 2030 والتحول الوطني، وتأكيدات وزير العدل بتسريع القضايا والبت فيها.

وعلى الرغم من أن الدولة مشكورة لم تتجاهل هؤلاء في رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠ إلا أن الآمال كبيرة على عاتق وزارة العدل في توجيه محاكمها بتسريع محاكمة هؤلاء، فما يقاسونه نتيجة لكبت حرياتهم يكفيهم، وما تتحمله الدولة من مصاريف على هؤلاء النزلاء الذين يمكنون خلف القضبان بلا حكم شرعي، تتحمل وزارة العدل جزءاً كبيراً منه.

موقوفة: أريد أن أعرف مصيري فالرؤية تسعى لرفع مستوى الخدمات العدلية والتميز المؤسسي، والتطبيق على أرض الواقع، وتعزيز التفاعل بين الأجهزة العامة والمواطنين والارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية. ووضعت خطة لمتوسط عدد الجلسات المفترض لإغلاق القضية وهو ما يعادل خمس جلسات قضائية لصدور الحكم القضائي، دون الحاجة بأن يمضي النزول أو النزيلة سنوات طوال كي يتم الحكم عليه، وقد يمضي في السجن مدة أطول من الحكم الذي يستحقه.

"الرياض" زارت سجن النساء بالملز، والتقت بعدد من النزليات اللاتي يقبعن في السجن في انتظار الحكم، واللاتي يأملن أن تحل قضاياهن وأن يكن الحالات الأخيرة بعد الإعلان عن الرؤية الطموحة للمملكة.

ثمانية أعوام بلا حكم "ن.د" موقوفة في قضية خطف ومشاركة في جريمة قتل منذ ثمانية أعوام بلا حكم، وتعود قصتها إلى قبل ثمانية أعوام عندما تطلقت من والد أبنائها التسعة، وتزوجت بعده برجل آخر، فجن جنون طليقها وأصبح يلاحقها مما أفقد زوجها الصواب.

تقول "ن.د": أجبرني زوجي على الذهاب لمنزل طليقي، والقيام بتربيته وإغلاق فمه بالرغم من حالته الصحية السيئة، ووضعه في السيارة بهدف قتله ولكن في منتصف الطريق هدأت الأصوات التي كان يصدرها طليقي فاتضح لنا أنه مات. قبضت علينا الشرطة وأودعتني وزوجي في السجن بتهمة الخطف والقتل، ومنذ ذلك الحين حتى اليوم لم يحكم علي. وتتابع قائلة: فقدت أعصابي، فليحكموا علي بالقصاص وبالموت ولكن لا يعلقوني.. وقالت: حضرت ٢٤ جلسة وفي كل جلسة يؤجل القاضي الحكم للجلسة الأخرى حتى مضت ثمانية أعوام علي وأنا خلف القضبان. خسرت أبنائي وحياتي وفقدت الأمل، فقط أريد أن أعرف مصيري وإلى أي حال سيؤول.

أيام قاسية ومصير غير معلوم أما "ن.ق" تقف خلف قضبان السجن منذ عام وشهر في قضية أخلاقية لم تحكم لأجلها، ولم تعرض على القضاء إلا بعد ثمانية أشهر، وهي حتى اليوم لا تعرف مصيرها ولا أي حال ينتظرها، خاصة وأنها أم لطفل عمره ١٣ عاماً. تقول "ن.ق": أنا يمنية الأصل ولأني تزوجت من سعودي وأصبح لدي طفل منه حصلت على الجنسية، تطلقت من زوجي وتزوجت من آخر بورقة غير رسمية، وقبضت الهيئات علي معه ومعني صديقتي فسجلت بقضية خلوه غير شرعية.. قالت: أعلم بأنني أخطأت ولكن يحق لي أن أعلم متى سأمكث خلف هذه القضبان.

هروب وخيبة "ح.ر" هربت من منزل أسرتها بعد مشاكل مستمرة لها مع والدتها وشقيقاتها وذلك بعد أن تطلقت، فبعد أن زادت عليها الضغوط هربت لمنزل صديقتها المقربة بهدف تسوية الأمور، ولكن شقيقها أبلغ عن تهريبها وقبضت عليها الشرطة وأودعتها السجن.

تقول "ح.ر" منذ ثلاثة أشهر وأنا أفق خلف القضبان ولم أعرض على القاضي حتى يأمر بالإفراج عني، والخوف يأكل قلبي من أن أستمّر سنوات طوال، كذلك القصاص التي أشاهدها وأراها، فأنا أم ولدي طفلتان ولا أعلم ما هو مصيري.

مصير مجهول وتمكث "ع.ع" في سجن النساء منذ عشرة أشهر في قضية أخلاقية دون أن تذهب إلى المحكمة أو أن يصدر في حقها حكم قضائي، الأمر الذي أفقدها الصبر وأصابها بالاكتئاب، فتقول: أريد فقط أن أعلم حكمي، ولكنني حتى اللحظة لم أر القاضي وذلك لتأجيل جلساتي، ففي كل مرة أستعد للذهاب لمعرفة مصيري، أعود وأنا أجز خيباتي والامي.

١٤ شهراً بلا حكم أما الوافدة "م.ب" الموقوفة منذ عام وشهرين بتهمة مخالفتها لأنظمة الإقامة، لم تذهب إلى المحكمة إطلاقاً، ففي كل مرة يعتذر القاضي أو تؤجل الجلسة، فهي على حد قولها لا تريد إلا أن تعرف مصيرها أو أن ترحل إلى بلدها، ولكنها تعبت كثيراً من وضعها.

جهود مشكورة هذا لا ينفي أن هناك جهوداً كبيرة من وزارة العدل لإنهاء أوضاع هؤلاء ومساع كبيرة من المديرية العامة للسجون لتسوية الأمور وتسهيل إجراء محاكمات النزلاء والتخفيف عن مصابهن، ولكن الأمور والتوجه الحديث للدولة يتطلب من وزارة العدل السرعة وتكثيف الجهود وتعجيل حركة سير القضايا العدلية ولا سيما للنزلاء والنزليات الذين وجودهم بلا مسوغ شرعي يرهق الدولة والسجون من حيث المصاريف والطاقة الاستيعابية والتأثير السلبي على النزلاء الآخرين.

لجنة التحقيق في مقطع الإهمال بـ «ولادة مكة» تبدأ عملها

التقرير المبدئي تضمن قصورا بالعمل الإداري وسوء تنظيم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/684036>

عبدالرزاق البجالي - مكة المكرمة

بدأت لجنة مشكلة بتوجيه من وزير الصحة، الدكتور توفيق الربيعية، أمس، التحقيق في تفاصيل المقطع الصوتي المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حول وجود إهمال، وانخفاض في مستوى الخدمات التي يقدمها قسم طوارئ بمستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة. وعلمت «المدينة» أن التقرير المبدئي تضمن قصورا بالعمل الإداري ونقص بالقوى العاملة وسوء تنظيم إلى جانب عدم رضا الوزارة واللجنة عن البيان الذي صدر عن صحة مكة على لسان ناطقها حميد المالكي الذي خالف الواقع والحقيقة حيث اتهمت اللجنة المستشفى بالتسبب وسوء الإدارة.

وعلمت «المدينة» من مصادرها، أن اللجنة تضم في عضويتها، إدارات، حقوق وعلاقات المرضى، والمستشفيات والتنسيق الطبي والطوارئ، والمساعد العلاجي، والشؤون القانونية، والأسرة.

وأوضحت المصادر أن اللجنة، أجرت جولة شاملة بجميع أقسام المستشفى، واستجوبت عددا من العاملين به، ورصدت الملاحظات الموجودة؛ تمهيدا للرفع بها إلى وزير الصحة.

كان مواطن اتهم عبر، مقطع صوتي، يتداوله رواد مواقع التواصل، مستشفى الولادة والأطفال بمكة، بالإهمال، ذكرا أن قسم طوارئ الولادة، يعاني من تكديس الحالات دون اهتمام من قبل الأطقم الطبية، أن المستشفى يعاني حالة لامبالاة في استقبال حالات الولادة، مشيرا إلى أن أحد الأطباء، وهو مصري الجنسية، طلب من المراجعين التوجه إلى المستشفيات الخاصة، بدلا من الانتظار لساعات طويلة؛ من أجل الحصول على سرير.

وطالب صاحب المقطع وزير الصحة بزيارة المستشفى؛ للتأكد من الأوضاع المذكورة، وما يعانيه المستشفى من تكديس للحالات.

ورغم أن إدارة الشؤون الصحية بمكة المكرمة، نفت على لسان متحدثها، حميد المالكي، صحة ما تم تداوله بالمقطع الصوتي، جملة وتفصيلا، عبر بيان صحفي وزعته على الصحف في حينه، فإن الوزير لم يكتف بذلك، في ظل انتشار مقطع آخر لنفس الشخص، يسوق فيه ما يزعم أنه أدلة وبراهين على ما ورد من اتهامات للمستشفى.

وبناء عليه أصدر الوزير توجيهاته بتشكيل اللجنة المذكورة؛ للوقوف على الأوضاع بالمستشفى، ورفع تقرير مفصل بالنتائج إليه؛ لاتخاذ ما يلزم.

«الشورى» يدرس إلزام الوزراء والقضاة وكبار الموظفين بـ «إقرار

الذمة»

10 سنوات سجنًا عقوبة الكسب غير المشروع.. و6 شهور لـ «البلاغ

الكاذب»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/684013>

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى أن مقترح نظام منع الكسب غير المشروع والذي تدرسه لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية يشمل إلزام الوزراء ونوابهم وشاغلي المرتبة الممتازة والقضاة، وكتاب العدل وأمناء المناطق ورؤساء البلديات والسفراء ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة المدنية والعسكرية ومديريها وموظفي الدولة من شاغلي المرتبة الثالثة عشرة فما فوق وشاغلي الوظائف العسكرية من رتبة مقدم فما فوق بإقرار «إقرارات الذمة المالية». كما يفرض النظام عقوبات صارمة بحق المخالفين، حيث شملت مواده عقوبة السجن لفترة لا تتجاوز 10 سنوات أو غرامة مالية تساوي قيمة الكسب غير المشروع أو بكتلتا العقوبتين، لكل من حصل لنفسه أو لغيره أو سهل الحصول على كسب غير مشروع.

كما يعاقب كل من تخلف من المكلفين عن تقديم إقرارات الذمة المالية في المواعيد المقررة بغرامة قدرها 5 آلاف ريال عن كل شهر تأخير من تاريخ خضوعه لأحكام هذا النظام، أما من تعمد ذكر بيانات غير صحيحة في الإقرارات المنصوص عليها فيعاقب بغرامة لا تزيد على نصف مليون ريال.

ويعفى من العقوبة من بادر من تلقاء نفسه بتصحيح البيانات قبل كشف الخطأ، ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على نصف مليون ريال كل من أبلغ كاذبًا بنية الإساءة عن كسب غير مشروع. وأوضحت المصادر أن المقترح لحماية الوظيفة من خطر الاتجار بها واستغلالها واستثمارها لصالح الموظف، وترسيخ مفهوم حرمة المال العام وحمايته من الاعتداء من خلال تطبيق أقصى العقوبات المادية والمعنوية، وحماية الاقتصاد الوطني من خلال سن هذا التشريع، وتعزيز الثقة بأداء من يتولى مهام العمل العام، ومسؤولياته السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومساءلة كل مخل بواجباته.

ويستهدف المشروع المقترح دعم جهود هيئة مكافحة الفساد والتصدي لحالات الكسب غير المشروع لتعزيز الثقة بها لدى المواطنين، والتمشي مع التوجه الدولي لحماية المال العام، حيث قضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن على الدولة، التي توافق على الاتفاقية إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العامين والنظر في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وأخرى لتجريم تعمد الموظف العام الإثراء غير المشروع أو زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسًا إلى دخله المشروع.

كما يستهدف وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العامين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي، واستثمارات وموجودات وهبات، أو منافع كبيرة تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عامين.

العيسى: مراجعة منظومة النقل.. وآليات جديدة لضمان العدالة»

عملية نقل المعلمين ستكون على مدار العام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/684024>

محمد البخيت - الرياض
قال وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى إن عملية نقل المعلمين ستكون على مدار العام، مؤكداً أن الوزارة بصدد مراجعة آلية ومنظومة النقل وسيتم اتخاذ إجراءات جذرية للتأكد من تحقيق العدالة.
وأشار إلى أن الوزارة تعاملت مع ملف حركة النقل بشكل جاد وشفاف لأهمية الحركة ودور المعلم في العملية التعليمية. وبين أن الوزارة حرصت على أن تدرس بشكل دقيق الاحتياج في كل منطقة كما حرصنا على توجيهه في الاحتياج إلى المناطق التي تحتاج إلى معلمين بكثرة، ونحمد الله على خروج حركة النقل وتحقيق رغبة 60% من المعلمين. وأضاف: شخصياً شاركت في مراجعة كثير من المعلومات مع وكيل الشؤون المدرسية ومدير شؤون المعلمين.
من جهة أخرى وافق العيسى على أن يطلق البرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات فطن مبادرة «تعلم وتميز»، التي تهدف إلى الاستفادة من رواد النجاح والتميز في المجتمع السعودي في مختلف المجالات في القطاعين الحكومي والأهلي، حيث يقدم من خلالها الضيوف أنفسهم وسيرهم وتجاربهم التعليمية والعملية ومحطات حياتهم المختلفة عبر لقاءات حوارية تعرض أمام الطلاب على مسرح فطن بالرياض مع نقل أحداثها عبر وسائل الإعلام المختلفة.
أوضح ذلك الأمين العام لمجلس أمناء فطن، مدير عام البرنامج ناصر بن منصور العريني، لافتاً إلى أن مبادرة تعلم وتميز ستنتقل قريباً مع أحد الأسماء المبدعة من أبناء الوطن التي رسمت ظهوراً عالمياً في أغلب المحافل والمشاركات وستتاح الفرصة لأبنائنا الطلبة للحوار والتفاعل مع هذه الشخصية التي تميزت وتحظى بالكثير من التقدير والاحترام.



دعاوى الأمهات بسفر أولادهن للخارج تُنظر كقضايا مستعجلة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160620/Con20160620844866.htm>

فاطمة آل دبيس (الدمام)
كشفت مصادر لـ«عكاظ»، تشديد المجلس الأعلى للقضاء على المحاكم بمعاملة دعاوى الأمهات الحاضنات لأولادهن والطالبات إذناً بالسفر لأولادهن، وفقاً للدعاوى المستعجلة والحكم فيها مشمول بالنفاذ المعجل، مع عدم الاكتفاء بالتبليغ الهاتفي للأب بالإذن بسفر ابنه المحضون لدى والدته لخارج المملكة وضرورة عدم مصادرة حق الأب في الاستئذان إلا بحكم يصدر بعد مراجعة تجري وفقاً للمقتضى الشرعي والنظامي.

وذكرت المصادر أن المجلس الأعلى للقضاء يرى أن التبليغ لا يكون هاتفياً وعدم الاعتداد بالمادة 72 من النظام التي قيدت جواز تدوين بيانات التبليغات إلكترونياً ليكون لها حكم المحرر المكتوب بموافقة نظام التعاملات الإلكترونية والتبليغ بالاتصال الهاتفي.

وقالت المصادر إن الموضوع تمت دراسته من قبل الإدارة العامة للمستشارين نظراً لاستفسارات المحاكم بشأن تبليغ المدعى عليه بحكم الإذن بالسفر بالمحضون الصادر بناء على طلب الحاضنة الإذن بسفر أولادها الذين تحت حضانتها إلى الخارج، وإذا ما كان يمكن الاكتفاء بالتبليغ بالهاتف، إذ انتهت الدراسة إلى أن الإذن بالسفر بالمحضون للخارج حق لولي أمره فلا يسوغ مصادرة حق الأب في الاستئذان إلا بحكم يصدر بعد مراعاة تجري وفقاً للمقتضى الشرعي والنظامي، وعليه يجب أن تعامل دعوى طلب الإذن بالسفر بالمحضون معاملة دعاوى المستعجلة وفقاً لنظام المرافعات الشرعية والحكم فيها مشمول بالنفذ المعجل، وأن تبليغ الخصوم المنتج للأثار هو ما يكون بوساطة المحضرين بناء على أمر القاضي أو طلب الخصم أو إدارة المحكمة، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بمتابعة الإجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لتبليغها، ويجوز التبليغ بوساطة صاحب الدعوى إذا طلب ذلك، أو من خلال الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم وفق ضوابط تحددها اللوائح اللازمة لهذا النظام، وتطبق على موظفي القطاع الخاص القواعد والإجراءات المنظمة لأعمال المحضرين.

وأكدت المصادر أنه لا يجوز إجراء أي تبليغ في مكان الإقامة قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها، ولا في أيام العطل الرسمية، إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من القاضي، ويسلم المحضر صورة التبليغ ومرافقاتها إلى من وجهت إليه في مكان إقامته أو عمله إن وجد، وإلا فيسلمها إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من أهله وأقاربه وأصحابه، فإذا لم يوجد منهم أحد أو امتنع من وجد عن التسلم أو كان قاصراً فيسلم الصورة ومرافقاتها بحسب الأحوال إلى عمدة الحي أو مركز الشرطة أو رئيس المركز أو معرف القبيلة الذين يقع مكان إقامة الموجه إليه التبليغ في نطاق اختصاصهم حسب الترتيب السابق، مع أخذ توقيعهم على الأصل بالتسليم. وعلى المحضر خلال 24 ساعة من تسليم الصورة إلى أي من الجهات المذكورة في هذه المادة أن يرسل إلى الموجه إليه التبليغ في مكان إقامته أو عمله خطاباً - مسجلاً مع إشعار بالتسليم - يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى تلك الجهة، وعلى المحضر كذلك أن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل التبليغ الذي يعد منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة، ويكون التبليغ نظامياً متى سلم إلى شخص من وجه إليه ولو في غير مكان إقامته أو عمله.

وأكدت المصادر أنه إذا امتنع المراد تبليغه من تسلم الصورة أو من التوقيع على أصلها بالتسليم، فعلى المحضر أن يثبت ذلك في الأصل والصورة، ويسلم الصورة للإمارة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان إقامة الموجه إليه التبليغ أو الجهة التي تعينها الإمارة، وعلى المحضر كذلك أن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل التبليغ، ويعد التبليغ منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه.

وذكر القاضي السابق والمستشار القانوني الدكتور صالح الشبرمي أن بعض القضاة استشكل عليه طريقة تبليغ الأب بالإذن بسفر ابنه وخلصت دراسته المجلس الأعلى للقضاء إلى أن ولي أمر الطفل هو والده ولو كانت الحضانة قد حكم بها للأب، وأن سفر المحضون لا يتم ولا يكون نظامياً إلا بموافقة ولي أمره على السفر.

وفي حال رفض الأب السفر فيحق للأب إقامة دعوى لدى المحكمة المختصة تطلب فيها الإذن لها بأن تسافر بمحضونها وتنتظر هذه الدعوى وفقاً للقضاء المستعجل، كما أن هذا الرد الجوابي الصادر من المجلس الأعلى للقضاء لم يعتبر التبليغ بالهاتف إلكترونياً لعدم توفر الشروط والضمانات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ولوائح التنفيذ.

فريق عمل لحرص حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 رمضان 1437 هـ - 20 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160620/Con20160620844876.htm>

أحمد فراج (نجران)

فيما طالبت جمعية شمعة أمل لذوي الاحتياجات الخاصة بتوعية أصحاب المراكز التجارية حيال تخصيص ممرات وطرق لهذه الفئة لتساعدهم على التنقل لقضاء حاجاتهم اليومية وزيادة الوعي لدى المجتمع بحقوقهم، اقترح أمين منطقة عسير فارس الشفق، تشكيل فريق عمل يضم مندوبين من الأمانة والجمعية لحرص المواقع المستهدفة ووضع دراسة تعالج كل ما يخدم ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء في المراكز التجارية أو التقاطعات والشوارع والميادين والحدائق مما يسهل ممارسة حياتهم الطبيعية واندماجهم في المجتمع.

واعتبر الشفق أن ما تقدمه الأمانة للجمعية واجب وطني وإنساني، مؤكدا استعداد الأمانة بتقديم كل ما يخدم الجمعية ومنسوبيها وأهدافها مع تخصيص جزء من اللوحات الدعائية في الشوارع والطرق لكل ما يخدم أهداف الجمعية والإسهام في توعية المجتمع بحقوق هذه الفئة.

جاء ذلك خلال الاجتماع التنسيقي الذي نظّمته الجمعية مع أمين منطقة نجران المهندس فارس الشفق ورئيس المجلس البلدي لأمانة منطقة نجران علي قميش بحضور وكيل الأمين للخدمات المهندس حمد عيبان ووكيل الأمين للتعمير والمشاريع المهندس علي حرفش ووكيل الأمين للتنمية الحضرية المهندس نشوان الصقور ومدير العلاقات العامة والإعلام والمتحدث عبدالله آل فاضل وذلك لعقد شراكة مجتمعية مع الأمانة والمجلس البلدي فيما يخدم شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة بالمنطقة.



بيوت عائلية وأقسام لحقوق الإنسان بسجون جازان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 رمضان 1437 هـ - 20 يونيو 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=267880&CategoryID=5

جازان: فهد حكيمي

تواصل إدارة السجون بمنطقة جازان جهودها واهتمامها في رعاية وإصلاح وتأهيل السجناء والسجينات، آخذة على عاتقها الاهتمام بتوفير وتنفيذ العديد من البرامج الإصلاحية المتميزة التي تسهم في تقويم سلوكهم وإعادة تأهيلهم من خلال تعليمهم وتوعيتهم دينيا ونشر الأخلاق والفضائل بينهم، في ظل الدعم السخي الذي تقدمه الحكومة وقيادتها التي قدمت كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي لجهاز السجون وكافة إداراتها بالمملكة.

أقسام حقوق الإنسان

في زيارة قامت بها "الوطن" لمديرية سجون جازان والسجن العام، التقت مساعد مدير السجون بمنطقة جازان العقيد عائض آل عبدالله الذي أوضح أن توجه المديرية العامة للسجون نحو تعزيز الجوانب الإنسانية، وذلك باستحداث أقسام خاصة بحقوق الإنسان داخل السجون، وتدريب العاملين على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة من النزلاء، الذي جاء امتدادا لحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف

بن عبدالعزيز على حفظ كرامة المواطنين بشكل عام ونزلاء السجون بشكل خاص، مؤكداً أن مديرية السجون بجازان تسعى إلى تحقيق الهدف الأسمى للسجون، وهو الإصلاح والتأهيل من خلال تقديم برامج إصلاحية وتدريبية مخصصة وضعت وفق معايير وأسس معينة تتماشى مع الهدف المنشود.

تأهيل وإصلاح

أوضح آل عبدالله أن مديرية جازان تقوم بعمل شراكة مع إدارتي تعليم جازان وصيبيا وجامعة جازان والمؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني وعدد من المدارس الإصلاحية في سجون المنطقة، لتأمين الإرشاد للنزلاء واستكمال تعليمه وتدريبه مهنياً، سعياً لمساعدته وتأمين مستقبله ليتمكن من إيجاد فرص عمل بعد خروجه من السجن، وبعد منحه شهادته الدراسية دون الإشارة فيها إلى أن المتخرج كان سجيناً.

رعاية نفسية

بين آل عبدالله أنه يتم تقديم خدمات اجتماعية لجميع النزلاء من خلال الجمعيات الخيرية والجمعيات الوطنية المسؤولة عن ذلك، بالإضافة إلى تقديم الرعاية النفسية من خلال عيادة خاصة يتم فيها استقبال الحالات النفسية، وأيضاً تقديم الرعاية الصحية، حيث يوجد مركز صحي متكامل في مختلف التخصصات، يقوم بفحص المرضى ومعالجتهم وفحص النزلاء الجدد وعزل المصابين منهم بأمراض معدية في أجنحة مخصصة، ومواصلة تقديم كامل الرعاية الصحية لهم حتى شفائهم أو الإفراج عنهم، بالتنسيق مع الشؤون الصحية بالمنطقة ومركز صحي قوى الأمن بجازان، مشيراً إلى أنهم يجدون منهم التجاوب السريع والاهتمام الذي ينم عن الحس الوطني والإنساني للعاملين بها، فضلاً عن البرامج الثقافية والبرامج اليومية ومتابعة الخدمات اليومية للنزلاء من ذوي الاحتياجات الخاصة.

برامج ترفيهية

ذكر آل عبدالله أن هناك تعاوناً مثمراً ومستمرًا مع فرع وزارة الشؤون الإسلامية بجازان لإقامة برامج إرشادية وتوجيهية وتوعوية، كما تقوم بتخصيص محاضرات لبعض الدعاة القادمين من خارج المنطقة، وجميع تلك البرامج تشمل جميع فروع سجون المنطقة، هذا بخلاف الواعظين والمرشدين ومشرفي ومعلمي حلقات القرآن الكريم التابعين لمديرية السجون بالمنطقة، كذلك تقيم شعب التوجيه الفكري والمعنوي بالمنطقة برامج ترفيهية وثقافية ورياضية، تشمل على مسابقات وجوائز تنفذ على أربع مراحل من كل عام مدعومة من المديرية العامة للسجون.

البيوت العائلية

مدير الإدارة العامة لسجون جازان العقيد علي أحمد أبو دوشة، أكد أن المديرية تسعى جاهدة إلى أن يظل النزلاء على تواصل دائم مع أسرته بعد تطوير البيوت العائلية ورفع مستوى جاهزيتها، حتى يشعر النزلاء وأسرته بالاستقلالية والخصوصية، ضمن مبنى مكون من طابقين و8 شقق وصلات استقبال وقسم لتفتيش الزائرات وصندوق أمانات، بالإضافة إلى توفر شقق كبيرة تتكون من 3 غرف وشقق مخصصة لالتقاء النزلاء بأسرته "زوجته وأولاده"، والبقاء معهم من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الرابعة عصراً، مشيراً إلى أن هناك توجهاً لتوزيع وجبات للنزلاء وعائلاتهم المستفيدين من خدمات البيت العائلي، على نفقة لجنة تراحم، وأنه جارٍ التنسيق لذلك باشتراطات أمنية وصحية.

فرص عمل

أوضح أبو دوشة أن مكاتب العمل تسهم في توظيف المفرج عنهم، من خلال احتساب النزلاء المفرج عنه الذي يتم توظيفه في أي مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص باتنين في نظام السعودية، وتقوم مؤسسة التعليم الفني والتدريب المهني بتقديم برامج ودورات تدريبية متنوعة في ثمانية تخصصات مختلفة ما بين حرفي ومهني، يستفيد منها النزلاء داخل السجون، وتتواكب مع سوق العمل، وتمنح الفرصة لمن أفرج عنه قبل إكمال تدريبه مواصلة ذلك التدريب في أي معهد تابع للمؤسسة على مستوى المملكة، كما أن جامعة جازان تقدم الدراسة المجانية للنزلاء، عن طريق برامج التعليم عن بعد لمن يرغب في مواصلة تعليمه الجامعي.

نظام غذائي

خلال زيارة للمطبخ الرئيسي لسجن جازان، رصدنا توزيع الوجبات بوجود أخصائي التغذية ومدير شعبة التغذية ولجنة التغذية، وتم توزيعها وفق اشتراطات ومعايير صحية تتماشى مع حالات السجناء الصحية، ومراعاة مرضى السكر والقلب والضغط الذين تخصص لهم وجبات خاصة بعد عمل فحوص أولية داخل المركز الصحي بالسجن.

أجنحة حديثة

كشفت أبو دوشة عن افتتاح وحدتين، كل وحدة منها تتكون من ثمانية أجنحة مصممة بشكل متقدم، توجد في كل جناح بوفيه ومصلى ووسائل اتصال، بالإضافة إلى استحداث مقر لسجناء الحقوق الخاصة والحوادث المرورية البسيطة، تم فيها مراعاة مخارج الطوارئ حفاظاً على أرواح النزلاء في حال حدوث أي طارئ، مبيناً أن مركز المشروعات بدأ في تنفيذ الأجنحة الإضافية التي سيكون تصميمها على نفس هيئة الأجنحة الحديثة..

معالجة تشوهات الاقتصاد ثم البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/06/20/article_1063774.html

عبد الحميد العمري

استكمالاً للمقال الأخير "مواجهة نطاقات الموزون للبطالة"، الذي تزمع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطبيقه، واعتماد معايير جديدة لقياس معدلات التوظيف في منشآت القطاع الخاص، يتقدمها متوسط أجور السعوديين في المنشأة، ونسبة توظيف النساء في المنشأة، والاستدامة الوظيفية للسعوديين، ونسبة ذوي الأجور المرتفعة منهم .

إن وعورة قصوى في طريق تطبيقه، تنتظر دون شك "نطاقات الموزون" في الوقت الراهن ومستقبلاً، وعناء كبيراً قد يترتب عليه عودة شريحة كبيرة من منشآت القطاع الخاص من النطاق الأخضر، إلى أحد النطاقين الأصفر أو الأحمر لاختلاف معايير التوظيف، وارتفاع سقف تلبيتها على عكس ما سبقه من برامج للتوظيف، تمكنت أغلب منشآت القطاع الخاص بالاعتماد على عدد من الطرق والأدوات من تجاوز معاييرها الأسهل، سواء عن طريق العودة الحقيقية وهي الأقل حظاً، أو عن طريق العودة الوهمية وهي الأعلى كعباً .

وكما شهدنا عدداً ليس بالهين من منشآت القطاع الخاص، وتحديداً الصغرى والمتوسطة الحجم منها، تغادر بيئة الأعمال خلال الأعوام الأخيرة وتغلق نشاطاتها، نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات برامج توظيف لا تقارن صعوبتها بصعوبة "نطاقات الموزون" القادم، فما بال قطاع الأعمال اليوم وغداً؛ وهو يواجه نمطاً تنظيمياً أكبر صعوبة وأقوى تأثيراً وأعلى معايير؟ قد يترتب على تطبيقها خروج المزيد من تلك المنشآت من بيئة الأعمال، وإعلان انتهاء نشاطها في السوق المحلية، الذي سيكون إحدى نتائجه ولا شك ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين والمواطنات، في الوقت ذاته الذي قد ينتج عنه مزيداً من التشوهات الاقتصادية الأخرى كزيادة سيطرة بعض المنشآت الكبرى على مختلف نشاطات الاقتصاد المحلي، لتضعف بذلك بيئة المنافسة، وندخل مع هذه التطورات المتوقعة في حلقات مفرغة من التحديات التنموية الأكبر .

كل هذا لا يعني أبداً الارتعاد أو الخوف أو حتى التردد من تطبيق "نطاقات الموزون"، بقدر ما إنه تشديد على التمسك به وبتطبيقه اليوم قبل الغد، والتذكير بأنه كان الإجراء المفترض تطبيقه قبل عدة أعوام كما أوضحت في المقال السابق، وأن تأخر العمل به أفضى إلى ارتفاع تكلفة العلاج كما نشهد ونشهد مستقبلاً. وأن النقاش هنا ينصب على ضرورة تكامل جهود بقية الأجهزة الحكومية وكبرى منشآت القطاع الخاص، لأجل تعزيز وتوطيد معدلات التوظيف في سوق العمل المحلية، وأن يتم تسيير "نطاقات الموزون" عبر طريق أكثر رحابة وخيارات، ينضم إليه بقية تلك الأجهزة والمنشآت، وألا تبقى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية منفردة وحيدة في وجه تحدياته الأكبر، وإلا فإن النتائج المتوقعة لتطبيق "نطاقات الموزون" على الرغم من أهميته القصوى له، قد تأتي عكس ما كنا نترقبه جميعاً، وقد تؤدي لاحقاً للضغط على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتراجع عنه، أو تخفف من قوة وصرامة معاييرها! وهو ما لا يتمناه أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بتوطيد الاستقرار الاقتصادي المحلي .

الشاهد من القول هنا؛ أن مشروع التوظيف الجديد يتحمل مسؤولية تطبيقه، ومسؤولية نتائجه الصعبة جداً على كاهل الاقتصاد الوطني في الأجلين القصير والمتوسط، وأكد أن من يتحملها الجميع لا وزارة العمل والتنمية الاجتماعية فقط، ما يعني بالضرورة البدء من الساعة الراهنة بتكامل جهود أجهزة الدولة وكبرى منشآت القطاع الخاص، والتأكيد على أن تأخر أو تخاذل أي من تلك الأجهزة والمنشآت تجاه هذا المشروع، لن تكون أبداً في مأمن من أية نتائج سلبية محتملة في المستقبل القريب، بل سيمسها من الأضرار المحتملة جانباً ليس بالهين، ما يعني بالضرورة القصوى أن دعمها وتكامل جهودها مع جهود التوظيف المقبلة، يظل أمراً ملزماً لا مجرد خيار يمكن القيام به من عدمه، وأن اندفاعها الواجب والمسؤول لأداء تلك المهام والمسؤوليات بالتنسيق الكامل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فرض عين لا مفر من

أدائه مهما بلغت تكاليفه، والتذكر بأن تكاليف التأخر عنه أكبر بكثير، عدا ارتفاع درجة مخاطرها الكبيرة تنمويا واقتصاديا واجتماعيا .

الجيد في خضم هذه الرحلة الشاقة للتوطين، أنها ستسير تحت مظلة رؤية المملكة 2030، وتحت مظلة برنامج التحول الوطني 2020، التي بدورها مجتمعة ستكفل درجة أكبر من التمكين لتلك الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاع الخاص، للنجاح وعبور تحديات هذا المشروع وغيره من المشروعات الإصلاحية والتطويرية المستهدفة تطبيقها. الأمر الآخر والأهم؛ أن مشروع "نطاقات الموزون" ليس ممكنا تحقيقه، والتغلب عن طريقه على تحدي البطالة، دون أن يخضع الاقتصاد الوطني لإصلاح تشوهات الكبرياء الراهنة، التي شهدنا جميعا كيف اصطدمت برامج التوطين السابقة بالنهاية المتوقعة، حينما أغفلت أهمية تغيير خريطة الاقتصاد الوطني، وضرورة انتشاله من الاعتماد المفرط على عوائد النفط، وأن اقتصادا بهذه الصورة لا يمكن أن تتوافر لديه القدرة على إيجاد الوظائف الملائمة والمجدية، وقبلها لا يمكن له إيجاد البيئة الصحيحة لتأسيس المشروعات الإنتاجية، المؤهلة لتوطيد الاستقرار الاقتصادي والتنوع الإنتاجي اللازم، بعيدا عن تقلبات أسعار النفط .

لهذا؛ لتكن الغاية الكبرى والنهاية لتكامل جهود مختلف الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاع الخاص، هي هذه الغاية المبينة في الفقرة السابقة، وتحققها كفيل جدا بإنجاح مشروع "نطاقات الموزون" وغيره من المشروعات التنموية الكبرى الأخرى، التي حملتها كل من وثائق رؤية المملكة 2030 ووثائق التحول الوطني 2020. والله ولي التوفيق.



حقوق العمال .. من سمع بها؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160620/Con20160620844809.htm>

سعيد السريحي

لكي تتمثل معاناة العمال الذين تعطل بعض الشركات تسليمهم حقوقهم فإن علينا أن نعرف ما هي الإجراءات التي ينبغي على العمال اتباعها بعد أن ينتهي صبرهم ويبلغ اليأس بهم مبلغه، فبعد فشل كل محاولاتهم فإن عليهم أن يتقدموا بالشكوى إلى وزارة العمل التي تطلب منهم الاستمرار في عملهم في الوقت الذي تقوم فيه باستدعاء صاحب العمل ومراجعة كشوفات الشركة وحسابات الرواتب من أجل التحقق من صحة دعوى العمال، فإذا تبين لوزارة العمل صدقهم حولتهم إلى هيئة تسوية الخلافات العمالية حيث يتم تبني دعوة العمال ومقاضاة صاحب العمل واستصدار حكم يلزمه بتسليم العمال حقوقهم فإذا ما رفض تنفيذ ذلك الحكم تم تحويله إلى محكمة التنفيذ التي تمهله شهرا ثم تبدأ بعد ذلك إجراءات المتمثلة في توقيف الخدمات عنه حتى ينفذ الحكم ويسلم عماله حقوقهم.

لنا أن نتخيل معاناة هؤلاء العمال والشهر يمر عليهم تلو الشهر وهم يتابعون تلك الإجراءات لا يعرفون كيف يوفرون لأنفسهم طعام يومهم ولا يعرفون ماذا يقولون لأسرهم التي غادروها على أمل أن يوفروا لهم حياة كريمة بما يحولونه لهم في آخر كل شهر.

علينا أن نتصور معاناة أولئك العمال ومكتب العمل يلزمهم بعدم التوقف عن العمل كي لا تتعطل المشاريع وكأنهم مجرد آلات مثلهم مثل خلطات الأسمنت ومقصات الحديد ودكاكات الأرض.

علينا أن نتصور تلك المعاناة في بلد يردد ليل نهار الحديث النبوي (اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه) ثم لا تتحرك فيه الجهات المسؤولة عن العمال كي تجد من الضوابط والأنظمة ما يكفل للعمال حقوقهم دون أن يكبدتهم عناء تلك الإجراءات البيروقراطية، كما أن على الجهات المسؤولة أن تدرك ما يسببه تأخير تسليم المستخلصات المالية من مشاكل يكون أول ضحاياها أولئك العمال الغلابي.

اليوم العالمي لمكافحة التصحر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 رمضان 1437هـ - 20 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1512656>

د. ناصر بخيت آل جفران*

يحتفل العالم ومعها المملكة العربية السعودية باليوم العالمي لمكافحة التصحر الذي يوافق السابع عشر من يونيو-حزيران منذ عام 1995، الذي، بهدف هو زيادة الوعي العام بمسألتي التصحر والجفاف. وقد اختارت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الشعار التالي للاحتفال لهذا العام "معا لنشرك الناس في حماية الأرض واستصلاحها". وهذا الشعار يهدف إلى أهمية المشاركة الشاملة والتعاون في العمل نحو تحقيق هدف تحييد تدهور الأراضي و لفت الانتباه إلى أهمية العناية بالموارد الأرضية من غابات ومراع وأراض زراعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في عام 1997م انضمت المملكة للاتفاقية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 22 وتاريخ 1418/2/28هـ. ويعرف التصحر بتآكل الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة وشبه الرطبة وذلك نتيجة لضغوط بيئية سلبية من بينها الظروف المناخية والأنشطة البشرية غير المرشدة.

أشارت المعلومات الدولية إلى أن حالات الجفاف تزداد شدة وتواتر، إلى جانب الفيضانات ودرجات الحرارة المرتفعة. ويتعرض أكثر من 50% من الأراضي الزراعية لتدهور متوسط أو شديد، وإن سبل المعيشة ورفاه مئات الملايين من الناس في العالم معرضة للخطر وأن ما يقرب من 800 مليون شخص يعاني من سوء التغذية نتيجة مباشرة لتدهور الأراضي وانخفاض خصوبة التربة والاستخدام غير المستدام للمياه والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي، ويمكن ان يؤدي تدهور الاراضي الى تقليص الانتاجية على الصعيد العالمي على مدى الـ 25 سنة المقبلة بنسبة تصل إلى 12%، مما سوف يؤدي إلى زيادة 30% في أسعار الغذاء في العالم.

إن المنطقة العربية تعد من المناطق الأكثر عرضة لخطر التصحر وزحف الرمال ذلك أن 90 في المائة من أراضيها تقع تحت تأثير المناخ الجاف أو شبه الجاف، مما يجعلها هشة سهلة التدهور.

التصحر أسبابه وآثاره

التصحر ناتج عن عدة عوامل تتضمن الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية ومن أهمه الرعي الجائر، الاحتطاب، حرائق الغابات، التوسع العمراني، التعدين واقتلاع الأحجار ونهل الرمال، التنزه العشوائي، ولظاهرة التصحر آثار عديدة، بيئية واقتصادية واجتماعية. أما الأسباب البيئية فتتمثل في فقدان التنوع الحيوي وتدهور التربة وبالتالي تدني الإنتاجية وفقد فرص إنتاج الغذاء والدواء وفقد قدرة النظم البيئية والإنسان على التكيف مع تغير المناخ، العواصف الترابية وزحف الرمال. أما اقتصادياً فإن التصحر يؤدي إلى ضعف الإنتاج وقلة فرص العمل وانعدام فرص التطور الصناعي المرتبط بالمنتجات الزراعية وتدني مستوى الدخل الفردي والوطني. وينتج عن ذلك أيضاً مشاكل اجتماعية مثل الفقر والهجرة من القرى والبادي إلى المدن وما يترتب على ذلك من مشاكل حضرية من زيادة في عدد السكان وغيرها. جهود المملكة في مجال مكافحة التصحر

بذلت المملكة جهوداً كبيرة في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، وقد أعدت إستراتيجية وخطة عمل وطنية لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، وإن من أهم نتائج هذه الجهود تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة نذكر منها على سبيل المثال الحد من تدهور الأراضي وزحف الرمال (مشروعات تثبيت الكثبان الرملية)، تطوير وتنمية الغابات والمراعي ووضع خطط للتنمية المستدامة، إنشاء مراكز لاكثر النباتات الرعوية المحلية، التشجير باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، حراسة مناطق الغابات والمراعي والمنتزهات، صيانة ونظافة مشاريع التشجير، تحديد الغابات لحمايتها من التعديات، إعادة تأهيل العديد من المواقع المتدهورة بالغابات والمنتزهات الوطنية من خلال زراعة الأشجار، خاصة المحلية، وتطبيق تقنيات حصاد المياه وتقليم الأشجار، تطوير نظم الحراسة لأراضي الغابات والمراعي

بالتعاون مع شركات خاصة، بذل الجهود المستمرة من أجل التوعية على جميع المستويات بدءًا بصانعي القرار إلى المستوى الشعبي بأهمية المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر وأثاره البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ولنعمل سوياً بحماية الأرض واستصلاحها والمحافظة على موارد المملكة من أجل تفادي أسباب تدهور الأراضي والتصحر؛ وذلك لأن البيئة السليمة تضمن العيش الكريم للجميع حاضراً ومستقبلاً.

